مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

نظرية الأمن الشامل طريق نحو تحقيق الأمن الاجتماعي

محمد عمر حبيل
قسم التربية الخاصة، كلية التربية-طرابلس، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.
البريد الإلكتروني: m.hbeel@uot.edu.ly

Article history
Received: Dec 2, 2023 Accepted: Dec 6, 2023

الملخص:

تعتبر نظرية الأمن الشامل إطارًا نظريًا يستخدم لفهم وتحليل التحديات والمشكلات التي تواجه المجتمعات في مجال الأمن. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن الأمن ليس مقتصرًا على الأمن التقليدي أو العسكري، ولكنه يتضمن أيضًا الأمن الاجتماعي. فالأمن الاجتماعي يشير إلى الحفاظ على استقرار المجتمع ورفاهيته، وضمان حقوق الأفراد والجماعات المختلفة. وتشتمل مفاهيمه على مجموعة متنوعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على حياة الأفراد وتعزز أمنهم وسلامتهم. ترتبط نظرية الأمن الشامل بمفهوم الأمن الاجتماعي من خلال التأكيد على أن الأمن ليس مجرد ضمان الحماية العسكرية والتصدي للتهديدات الخارجية، بل ينبغي أن يتضمن أيضًا توفير العدالة الاجتماعية والمساواة والفرص الاقتصادية وحقوق الإنسان. ووفقًا لهذه النظرية، يعتبر الأمن الاجتماعي عنصرًا أساسيًا لتحقيق الأمن الشامل، حيث يعزز الأمن الاجتماعي الاستقرار والتعاون في المجتمع، ويقلل من التوترات والصراعات الاجتماعية. وبالتالي يؤدي تحقيق الأمن الاجتماعي إلى تعزيز الأمن الشامل وتحقيق التنمية المستدامة. ومن خلال هذه العلاقة يتعين على المجتمع الليبي الذي يعتبر حاضرًا في هذا البحث من خلال الإسقاطات على الحالة الليبية أن يولي اهتمامًا كبيرًا بتحقيق الأمن الاجتماعي من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية، وتوفير الفرص الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية ومحاربة الفساد بشكل حقيقي، وضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبذلك يمكن تعزيز الأمن الشامل وبناء مجتمع قوي ينعم بالاستقرار والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الشامل، الأمن الاجتماعي، العدالة الاجتماعية، السلم الأهلي، التنمية المستدامة، فرضية الأمن متعدد الأبعاد، المشاركة المجتمعية، التثقيف والتوعية، بناء الثقة، التدخل المبكر، علم اجتماع الكوارث، المجتمع الليبي، حقوق الإنسان، الشرطة، الأجهزة الأمنية.

A B S T R A C T:

Comprehensive security theory is a theoretical framework used to understand and analyze the challenges and problems facing societies in the field of security. This theory is based on the idea that security is not limited to traditional or military security, but also includes social security. Social security refers to maintaining the stability and prosperity of society, and ensuring the rights of individuals and various groups. Its concepts encompass variety of social, economic, and political aspects that impact people's lives and enhance their security and safety. Comprehensive security theory is linked to the concept of social security by emphasizing that security is not just about ensuring military protection and countering external threats, but should also involve providing social justice, equality, economic opportunities, and human rights. According to this theory, social security is an essential element in achieving comprehensive security, as it enhances stability and cooperation in society and reduces social tensions and conflicts. Therefore, achieving social security leads to promoting comprehensive security and achieving sustainable development. Through this relationship, the Libyan society, which is present in this research through extrapolations on the Libyan situation, should prioritize the achievement of social security by promoting social justice, providing economic opportunities, education, healthcare, and effectively combating corruption, and ensuring human rights and basic freedom. This can enhance comprehensive security and build a strong society that enjoys stability and sustainable development.

Keywords: Comprehensive security. Social security. Social justice. Civil peace. Sustainable development. Multidimensional security hypothesis. Community participation. Education and awareness. Building trust. Early intervention. Sociology of disasters. Libyan society. Human rights. Police. Security agencies.

المقدمة:

نظرية الأمن الشامل نظرية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المستوى المحلي والدولي من خلال معالجة جميع أشكال التهديدات والتحديات، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

فالأمن الشامل ليس فقط حماية الدولة من التهديدات العسكرية، ولكنه يتضمن أيضًا حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز الاستقرار السياسي والتعايش السلمي بين الجماعات المختلفة.

تعتمد فكرة الأمن الشامل على الاعتراف بأن العديد من التحديات الأمنية تتراكم وتترابط، وأن الحلول الفعالة لهذه التحديات يجب أن تكون متكاملة وشاملة وبالتالي، يتطلب تحقيق الأمن الشامل تعاونًا وتنسيقًا بين مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك المجتمع الدولي. حيث يهدف الأمن الشامل إلى خلق بيئة آمنة ومستدامة تسمح بتحقيق التنمية والرخاء للفرد والمجتمع بشكل عام، ويعتبر تحقيق الأمن الشامل هدفًا استراتيجيًا يسعى إليه كثير من الدول والمجتمعات لتحقيق الاستقرار والسلام والتنمية المستدامة، وبخاصة تلك الدول التي تمر بحالة تحول وتغير أو التي مرت بصراعات وحروب داخلية وتسعى لتحقيق حالة من الاستقرار، ومن خلال هذه المقدمة يسعى الباحث إلى تناول موضوع نظرية الأمن الشامل وعلاقتها بتحقيق الأمن الاجتماعي، في مقاربة نظرية نسقطها على الحالة الليبية فيما إذا طبقت. وفي هذا السياق تناولت ورقة العمل البحثية الموضوعات الآتية: ماذا نقصد بالأمن الشامل، الأبعاد النظرية للأمن الشامل، ما الفرق بين الأمن الشامل والعدالة الاجتماعية والسلم والأمن المجتمعي، نماذج تطبيقية للأمن الشامل في بعض المجتمعات النامية، علاقة نظرية الأمن الشامل بتحقيق الأمن المجتمعي، متى يكون للأمن الاجتماعي دور رئيس في حماية الأمن، ما مدى إمكانية تطبيق نظرية الأمن الشامل على واقع المجتمع الليبي، الصعوبات المتوقعة في تطبيق الأمن الشامل في ليبيا، نظرية الأمن الشامل في الميزان، مميزات وعيوب نظرية الشامل، مراكز البحوث العالمية والعربية التي اهتمت بموضوع الأمن الشامل، الخاتمة.

. ماذا نقصد بالأمن الشامل؟

الأمن الشامل هو مفهوم يشير إلى منهج أو طريق شامل ومتكامل للأمن يتعامل مع التحديات والتهديدات الأمنية بشكل شامل وشمولي، ويتجاوز الأمن الشامل التركيز التقليدي على الأمن العسكري ويشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والقانوني والتكنولوجي.

وصفت الأمم المتحدة الأمن الشامل بأنه "الحماية من التهديدات والتحديات التي تواجه الدولة في كل من الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي تؤثر على استقرارها وتنميتها وقدرتها على تحقيق رفاهية شعبها". (تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون أمن الإنسان الآن. 2003. 5). كذلك عرفت المنظمة الأمريكية للأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) الأمن الشامل بأنه "حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية المستدامة والأمن الاقتصادي والبيئي والثقافي". (–تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (.(31 .2001.ICISS

الأمن الشامل كمفهوم يشمل من وجهة نظر الاتحاد الأروبي "الأمن العسكري والأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة". كما يُعرّف مرصد الأمن الشامل والتنمية في جنيف: الأمن الشامل بأنه "حالة من الأمن والاستقرار والازدهار، تتطلب حماية الأفراد والمجتمعات والدول من التهديدات المختلفة، وتشمل الأمن العسكري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي". (باري بوزان. 1997. 121). والأمن يقصد به "الاستقرار والأمان والطمأنينة التي يشعر بها الفرد والمجتمع وفي ظله يستطيع المجتمع أن يتفرغ للبناء والتطوير والتنمية في مختلف مجالات الحياة" (سعيد 2010).

تجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفات هي مجرد أمثلة ولا تشكل قائمة شاملة. وتختلف التعريفات عن بعضها قليلاً من حيث التركيز والتفاصيل، ولكن جميعها تشير إلى أن الأمن الشامل يتجاوز الأمن العسكري ويشمل عدة أبعاد مترابطة تؤثر على استقرار ورفاهية الدول والشعوب.

. الأبعاد النظرية للأمن الشامل:

إن نظرية الأمن الشامل لا تعتبر نظرية محددة بل هي نهج شامل للتفكير في الأمن الدولي يستند إلى مساهمات وأفكار متعددة من مختلف المفكرين والباحثين في هذا المجال، ولا يوجد شخص محدد يعتبر مؤسس لنظرية الأمن الشامل، إذ إنها نهج شامل يعتمد على مساهمات وأفكار من عدة مفكرين ومؤلفين في مجال الأمن الدولي. من بين الأسماء المشهورة التي ساهمت في تطوير نظرية الأمن الشامل، يمكن ذكر على سبيل المثال (باري بوزان)، الذي اقترح نظرية الأمن الشامل كنهج للتفكير في الأمن الدولي في كتابه (الأمن الشامل: تحقيق الأمان في عصر الاضطرابات العالمية)، ومن الأسماء الأخرى المهمة في هذا المجال يمكن ذكر (ديفيد بلمر، ومارثا فينسون، وجون هيرش، وكنيث بوت، ورونالد كريست، ويوسف ليكا) وغيرهم.

تعتمد نظرية الأمن الشامل على عدة فرضيات ومعطيات، وتتوصل إلى نتائج مهمة. يمكن التعرض لها من خلال الفرضيات والمعطيات والنتائج الأساسية لنظرية الأمن الشامل على النحو الآتي:

1. فرضية الأمن المتعدد الأبعاد: تفترض نظرية الأمن الشامل أن الأمن ليس مقتصرًا على الحماية من الجرائم والتهديدات الأمنية المباشرة، ولكنه يشمل أيضًا الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي والثقافي. وبالتالي يجب أخذ جميع هذه الأبعاد في الاعتبار عند وضع استراتيجيات الأمن.

2. معطيات الأمن الشامل: تشمل المعطيات التي تعتبرها نظرية الأمن الشامل عوامل مثل العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والحقوق الإنسانية، والحكم الرشيد، والتعليم، والفقر، والتمييز، والديمقراطية، الحريات، والتغير المناخي، والتوترات العرقية والدينية والثقافية. وتقدم هذه المعطيات فهمًا أوسع للأمن وتشير إلى أن الحلول الشاملة يجب أن تستهدف من هذه العوامل المترابطة.

3. نتائج الأمن الشامل: تؤكد نظرية الأمن الشامل إلى أن تحقيق الأمن الشامل يتطلب توفير المساواة والعدالة الاجتماعية، وتعزيز الحقوق الإنسانية والديمقراطية، وتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة، وتعزيز التعاون الدولي وحل النزاعات بطرق سلمية والقضاء على العنصرية الطبقية والأثنية. (UNDP.2009).

تشير النتائج إلى أن الأمن الشامل يتطلب إجراءات متعددة الأبعاد ومتكاملة تتجاوب مع احتياجات المجتمعات وتعمل على تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للأمن.

فنظرية الأمن الشامل تهدف في المقام الأول إلى توفير إطار شامل لفهم الأمن وتطبيقه في المجتمع، وتشجع على تبني استراتيجيات وسياسات تعزز الأمن بشكل شامل ومستدام.

نتناول في هذه الجزئية بعضًا من أفكار منظري نظرية الأمن الشامل، من خلال الطرح الفكري والرؤى التي قُدمت مثل، باري بوزان وكذلك أوليفر كور.

فقد قدم باري بوزان معايير لتعريف الأمن الشامل وانطلق من قاعدة قائمة على أساس المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. قدم باري بوزان العديد من المساهمات المهمة التي ساعدت في تطوير نظرية الأمن الشامل. استكشف من خلال وضع مفهوم للأمن الشامل أن العوامل المتعددة التي تؤثر في الأمن بما في ذلك الأمن العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، تعكس الاعتراف بأن الأمن ليس مقتصرًا على التهديدات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضًا العديد من الجوانب الأخرى.

نموذج التأمين الشامل: قدم بوزان نموذج التأمين الشامل الذي يشرح كيفية تحويل قضايا غير العسكرية إلى قضايا أمنية، حيث يشير إلى أن الأمن ليس حقيقة موضوعية بل هو بناء اجتماعي يتم إنشاؤه من خلال تحويل المشاكل والتحديات إلى قضايا أمنية تستدعي استخدام إجراءات غير عادية وتقديم تفسيرات خاصة. (سالتر2008. 323).

مفهوم الأمن الجديد: قدم بوزان مفهوم للأمن الجديد الذي يركز على توسيع نطاق الأمن ليشمل المخاطر غير التقليدية مثل الفقر والتغير المناخي والهجرة والإرهاب والأمراض الوبائية، فهو يشدد على ضرورة النظر إلى هذه القضايا ومعالجتها كأولويات أمنية. إلى جانب ذلك قدم نظرية النظام الدولي الجديد: حيث ساهم في تطوير نظرية النظام الدولي الجديد التي تركز على التحولات والتغيرات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وتأثيرها على الأمن الشامل والعلاقات الدولية.

تتميز الإسهامات الرئيسية لباري بوزان في مجال الأمن الشامل بتوسيع النطاق التقليدي للأمن والنظر إلى العوامل المتعددة التي تؤثر فيه. (Barry Buzan.1991. 422).

يُعتبر أوليفر كور: منظرًا رائدًا في مجال نظرية الأمن الشامل، حيث وضع نظرية الأمن الشامل كنموذج تشريعي للأمن يشمل الأمن العسكري والاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي.

فقد كتب كتاب "الأمن الشامل: نظرية جديدة للسياسة العالمية: في هذا الكتاب، قدم كور مفهوم الأمن الشامل وأسسه النظرية، حيث استكشف فيه كيفية تعريف مسائل غير العسكرية كأمنية وتحويلها إلى قضايا أمنية عبر عملية التأمين، وتعتبر هذه الفكرة محورية في فهم تفاعل السياسة والأمن في ظل تطور المجتمعات وتبدلها.

مقالته الأمن الشامل بعد الحرب الباردة، فقد استكشف كور تطور نظرية الأمن الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تناول العوامل الجديدة التي تؤثر في الأمن مثل العولمة والتغيرات البيئية والهجرة، وتحدث عن أهمية مفهوم التعاون والتضامن في تحقيق الأمن الشامل. وهو صاحب كتاب "لأمن الشامل والأمن العالمي: رؤية جديدة للتعاون الدولي: في هذا الكتاب، استكشف كور كيف يمكن تعزيز التعاون الدولي وتعزيز الأمن الشامل الدولي من خلال تحسين هيكل وعمل الأمم المتحدة، تناول أيضًا تحديات الأمن العالمي ودور المؤسسات الدولية في معالجتها. (Buzan.1997)

تتميز أعمال أوليفر كور بالتركيز على فهم الأمن بشكل شامل والعوامل المتعددة التي تؤثر فيه، إلى جانب متغيرات على صعيد قضايا التعاون الدولي، والأمن البيئي، والأمن الاجتماعي، والتحديات الجديدة التي يواجهها العالم المعاصر اليوم، سواء كان ذلك على صعيد الاستقرار أو على صعيد الأزمات والمحن التي تمر بها المجتمعات، مثل الحروب والاضطرابات والفوضى السياسية والاجتماعية التي تعمل على حالة عدم الاستقرار والتي" يظهر فيها الخوف أو التخويف أو الرُهاب من قوة تهدد حياتهم، حسب ما يراه علماء الاجتماع بظهور فرع جديد للعلم يسمى بعلم اجتماع الكوارث(Sociology of Disasters)، مشتق من (الباثولوجي الاجتماعية)، يهتم بدراسة الآثار الاجتماعية للأزمات والكوارث وما تصنعه من رعب وخوف جماعي تصيب المجتمع ككل في اللحظات الحرجة التي تصنعها تلك الحالات" (صفوان.2017).

نظرية الأمن الشامل هي نظرية تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال معالجة جميع جوانب الأمن بشكل متكامل، بما في ذلك الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن الثقافي، وغيرها. وتعتبر هذه النظرية تحولًا عن النظريات التقليدية التي كانت تركز على الأمن العسكري فقط.

. ما الفرق بين الأمن الشامل والعدالة الاجتماعية والسلم والأمن المجتمعي:

.الأمن الشامل يشير إلى النهج الذي يركز على تحقيق الأمن والاستقرار من خلال معالجة جميع جوانب الأمن بشكل متكامل، بما في ذلك الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والأمن البيئي، والأمن الثقافي، وغيرها. يهدف الأمن الشامل إلى تحقيق التوازن والتنمية المستدامة في المجتمعات. (تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون أمن الإنسان الآن. 2003. تمت الاشارة إليها في ثنايا البحث)

. العدالة الاجتماعية. يشير مفهوم العدالة الاجتماعية إلى السعي لتحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص والموارد في المجتمع، وتهدف العدالة الاجتماعية إلى تقليل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بين أفراد المجتمع. (الحديدي 2014).

. السلم. يشير إلى حالة عدم وجود النزاعات والعنف والحروب، ويهدف السلم إلى تحقيق التعايش السلمي بين الأفراد والمجتمعات وتحقيق الحوار وحل النزاعات بطرق سلمية.

. الأمن المجتمعي. يرتكز على تعزيز الأمن والسلام داخل المجتمعات عن طريق تعزيز التعاون والتضامن والمشاركة المجتمعية، ويشمل الأمن المجتمعي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على الأمن والسلام في المجتمع. (هاشمي، بن يحى.2023)

فالأمن الشامل، والعدالة الاجتماعية، والسلم، والأمن المجتمعي هي مفاهيم مترابطة وتتشابك في بعض جوانبها، ولكن لها أيضًا فروقات وتركيزات مختلفة على الرغم من وجود تداخل في بعض تقاطعاتها، إلا أن كل من الأمن الشامل، والعدالة الاجتماعية، والسلم، والأمن المجتمعي يركز على جوانب مختلفة ويعمل على تحقيق أهداف مختلفة في سياقات مختلفة ومعًا يمكن أن تساهم هذه المفاهيم في تحقيق مجتمعات مزدهرة ومستدامة.

. علاقة نظرية الأمن الشامل بتحقيق الأمن الاجتماعي:

الأمن المجتمعي هو مفهوم يشير إلى حالة الأمان والسلامة التي يتمتع بها المجتمع المحلي. يعتبر الأمن المجتمعي جزءًا مهمًا من الأمن العام ويتطلب تعاونًا وتفاعلاً فعّالًا بين الجمهور والسلطات المعنية والمؤسسات الأمنية والشرطية، انطلاقا من حقيقة أن "الشرطة لا تعلم بحقيقة كل شيء يحدث في المجتمع فهناك نسبة كبيرة من الوقائع والأحداث الانحرافية والإجرامية لاتصل إلى علم الشرطة، لذلك فالشرطة بحاجة إلى مجسّات اجتماعية تغذيها بالمعلومات والأفكار والحقائق" (المشهداني 2018).

ويمكن الإشارة لبعض النقاط المهمة التي يمكن من خلال زيادة وتعزيز حالة التعاون الشعبي من المؤسسات الشرطية والأمنية التي تقود إلى بناء الثقة ما بين الجمهور والشرطة:

1. التواصل المفتوح: يجب تشجيع النقاش والتواصل المفتوح بين الجمهور والشرطة بحيث تكون وجود قنوات اتصال فعالة ومتاحة للجمهور للإبلاغ عن الجرائم أو المشكلات الأمنية المحتملة، يمكن أن تشمل هذه القنوات الهواتف الساخنة، والبريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

2. المشاركة المجتمعية: يجب تشجيع المشاركة المجتمعية في جهود الأمن، بما يُمكن من تنظيم اجتماعات مجتمعية، وورش عمل، وفعاليات تعزز التفاعل بين الجمهور ورجال الشرطة، وتتضمن هذه الفعاليات النقاش حول القضايا الأمنية وتقديم المشورة والتوجيه.

3. برامج التثقيف والتوعية: يجب توفير برامج تثقيفية وتوعوية للجمهور بشأن السلامة الشخصية والتدابير الوقائية، حيث تتضمن هذه البرامج التدريب على كيفية التعامل مع حالات الطوارئ والوقاية من الجرائم وتعزيز الوعي بحقوق الفرد وواجباته، ونشير في الصدد تناول بعض الباحثين أهمية تطبيق الأمن الشامل في وقت الأزمات ليس فقط الامنية او

العسكرية بل حتى الصحية مثال على ذلك تناولت دراسة حول الامن الشامل في مواجهة الازمات والكوارث جائحة كورونا نموذجا (المشهداني.2020).

4. التعاون في التحقيقات: يمكن أن يكون التعاون في التحقيقات مفتاحًا في حلال حدوث الجرائم، ويشجع الجمهور على تقديم المعلومات الهامة والشهادات.

5. . بناء الثقة: يهدف الأمن المجتمعي إلى بناء الثقة وتعزيز العلاقة بين الجمهور والسلطات الأمنية، وذلك من خلال التواجد الميداني لرجال الشرطة في التجمعات والمشاركة في الفعاليات المجتمعية.

6. التدخل المبكر: يشمل الأمن المجتمعي اتخاذ إجراءات للتصدي للمشكلات الأمنية المحتملة في مراحلها المبكرة، والتركيز على التدخل المبكر لمنع حدوث الجرائم والمشكلات الأمنية قبل أن تتفاقم. (صديق.2012.157).

. متى يكون للأمن الاجتماعي دور رئيسي في حماية الأمن؟

في حالة عدم قيام الشرطة بدورها بشكل فاعل، يمكن أن يتولى المجتمع المحلي بعضًا من المسؤولية في تعزيز الأمن والسلامة، فيكون استجابة لحالات وسد الفجوات أو النقائص في النظام الأمني، وعادةً ما تحدث في ظل ظروف استثنائية مثل النزاعات المسلحة أو الأزمات الاقتصادية الخانقة، مثل التي مر بها المجتمع الليبي حيث كان دور المجتمع المحلي مهم في مدن ومناطق مختلفة في سنة 2011م.

في مثل هذه الحالات، يمكن أن يتولى المجتمع المحلي بعض الأدوار التي تساهم في تعزيز الأمن ندكر منها على النحو الآتي:

1. تشكيل الحراسة المحلية: يمكن للمجتمع المحلي تنظيم فرق حراسة محلية لدعم جهود حفظ الأمن، تشمل هذه الفرق مجموعات من المتطوعين يقومون بدور الدورية والمراقبة في المناطق المحلية للحد من الجرائم وتوفير الأمان للسكان.

2. التنظيم المجتمعي: يمكن للمجتمع المحلي تنظيم فعاليات وبرامج تعزز التكاتف والتضامن المجتمعي، وتشمل هذه البرامج تبادل المعلومات والخبرات حول السلامة الشخصية والوقاية من الجريمة والدعم المتبادل بين أفراد المجتمع.

3. التوعية والتثقيف: يمكن للمجتمع المحلي تنظيم حملات توعية وتثقيف لرفع الوعي بالمخاطر الأمنية والإجراءات الوقائية، بما يُمكن من توفير موارد تعليمية وتثقيفية لتمكين الأفراد من اتخاذ إجراءات لحماية أنفسهم وأفراد أسرهم.

4. التعاون والشراكة: يمكن للمجتمع المحلي التعاون مع المنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية الأخرى لتعزيز الأمن والسلامة، وتطوير شراكات بين الجماعات المحلية والمؤسسات الحكومية لتبادل المعلومات والموارد وتنفيذ مشاريع مشتركة. (UNDP. 2009)

يجب الإشارة إلى أن دور المجتمع المحلي في تحقيق الأمن لا يمكن أن يحل محل دور الشرطة والمؤسسات الأمنية الرسمية، مع ضرورة وجود تعاون وتنسيق بين المجتمع المحلي والسلطات الأمنية لتحقيق الأمن الشامل والمستدام في المجتمع.

فالأمن الاجتماعي يتطلب تعاون المواطن مع رجال الأمن في المساهمة لتحقيق الأمن، وهذا التعاون يحتاج إلى محصلة من الظروف والعوامل، منها ما هو متعلق بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام في المجتمع، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات الأمنية والشرطية الرسمية المعنية بالحفاظ على الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالنسق السلوكي، ونوع العلاقات ما بين رجل الشرطة الأمن من عامة الشعب.

فالمسالة التي نستعرضها من خلال تحقيق الأمن الاجتماعي تتصف بمعادلة عكسية، فكلما تم تفعيل نظرية الأمن الشامل فالمتوقع من خلال التجارب العالمية، حالة من الاستقرار على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي زاد ذلك من تعاون المواطن او الشعب من المؤسسات الشرطية والأمنية في المساهمة لتحقيق الأمن الاجتماعي والعكس هو الصحيح. إلى جانب ذلك كلما عملت المؤسسات الشرطية والأمنية بشكل موضوعي ومحايد بعيدة عن أساليب الفساد فإن هذا عامل مهم ومشجع لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي يتعاون فيه أفراد الشعب مع تلك المؤسسات لتحقيق الأمن في البلاد.

فالأمن المجتمعي يعتمد على التعاون بين الجمهور والسلطات الأمنية لتعزيز الأمان والحد من الجريمة في المجتمعات المحلية. من خلال تعزيز الوعي والتواصل والتدخل المبكر، يمكن تحقيق بيئة آمنة ومستدامة للجميع، ولا شك بأن الأمن الشامل عامل مهم في تحقيق الأمن الاجتماعي من خلال الاستجابة الشعبية لما يتطلب التعاون مع المؤسسات الشرطية والأمنية من أجل تحقيق الأمن فالعلاقة تبادلية مترابطة، فكلما تم التوسع في تحقيق الأمن الشامل زادت الاستجابة في المشاركة الشعبية لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق الأمن العام. ونشير هنا إلى حجم حالة التداخل والترابط ما بين نظرية الأمن الشامل موضوع بحثنا والأمن الاجتماعي، من خلال تعزيز دور التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية لتحقيق الامن الشامل الذي يساهم فيه الشعب أو المجتمع المحلي بدور مهم.

. نماذج تطبيقية للأمن الشامل في بعض المجتمعات النامية:

من خلال متابعتنا لعديد الرؤى المطبقة بخصوص الأمن الشامل حرصنا على عرض نماذج من تطبيق عالمية هي على النحو الآتي:

1. سنغافورة: تعتبر سنغافورة نموذجًا ناجحًا لتحقيق الأمن الشامل في دولة نامية. حكومة سنغافورة اتخذت إجراءات صارمة لمكافحة الفساد والجريمة وتعزيز الأمن العام، حيث تم تطوير القوات الأمنية وتعزيز التعاون بين الجهات المختلفة لتوفير بيئة آمنة واستقرار اقتصادي.

2. ماليزيا: تعتبر ماليزيا أيضًا نموذجًا ناجحًا لتحقيق الأمن الشامل فهي دولة من الدول النامية، فقد تم توفير الأمن العام والحفاظ على الاستقرار من خلال تعزيز القدرات الأمنية وتعاون الشرطة والجهات الأمنية المختلفة، نفذت استراتيجيات شاملة لمكافحة الجريمة والإرهاب وتعزيز الأمن الحدودي.

3. رواندا: تعتبر رواندا نموذجًا ناجحًا لتحقيق الأمن الشامل بعد تجربتها الصعبة في الحرب الأهلية التي مرت بها والتي خلفت مئات الألف من الضحايا، وتم تنفيذ إصلاحات شاملة لبناء قوات الأمن المحلية وتعزيز العدالة والاستقرار السياسي، من خلال تعزيز الحوار الوطني وبناء مصالحة وطنية وتنمية اقتصادية مستدامة كأساس للأمن الشامل.

4. تايلاند: تعتبر تايلاند نموذجًا ناجحًا لتحقيق الأمن الشامل في منطقة جنوب شرق آسيا. وتم تطوير قوات الأمن وتعزيز التعاون الأمني بين الدول المجاورة، والتركيز على مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وتعزيز الأمن الحدودي.

5. تشيلي: كذلك تعتبر تشيلي نموذجًا ناجحًا لتحقيق الأمن الشامل في أمريكا اللاتينية، من خلال تعزيز القدرات الأمنية وتحديث القوانين والتشريعات لمكافحة الجريمة والفساد، وتعزيز الشفافية والمشاركة المدنية والعمل على دعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

هذه النماذج توفر أمثلة على كيفية تحقيق الأمن الشامل في بعض الدول النامية، التي قد تتقارب من حالة المجتمع الليبي من خلال حالة التحول والتغير الذي يمر به، إلى جانب ذلك طورت الهياكل الأمنية، وتشبيك التعاون بين الجهات المختلفة، ومكافحة الجريمة والفساد، وبناء نظام العدالة والمصالحة الوطنية، وتنمية الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وتعزيز الحوار السياسي والمشاركة المدنية، وتطبيق هذه الإجراءات يتطلب التزاماً قوياً من الحكومة والقطاعات المعنية، بالإضافة إلى الدعم المستدام من المجتمع الدولي.

. ما مدى إمكانية تطبيق نظرية الأمن الشامل على واقع المجتمع الليبي:

تعرض المجتمع الليبي لحالة من التغير الجدري هزت كيانه وسمحت لعوامل التغير بالعمل على تغيرات حدث في بنية المؤسسات السياسية التي انعكست على حالة الأمن والاستقرار على عدة جوانب ومجالات، نتيجة التغير الجدري الذي حصل، ولا زالت مظاهره ظاهرة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، مما انعكس ذلك على حالة الأمن بشكل سبب ازعاج للوجدان الجماعي لإفراد المجتمع الليبي.

يمكن القول إن نظرية الأمن الشامل يمكن اسقاطها على واقع البلدان التي تمر بحالة ثورات وتغير اجتماعي، مما يتطلب اتخاذ إجراءات متعددة ومتكاملة لتحقيق الأمن والاستقرار ولعلى ليبيا من بينها، نستعرض بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها على صعيد تحقيق الآمن الشامل في المجتمع الليبي على النحو الآتي:

. العدالة الاجتماعية: يجب أن يكون التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة والفرص بشكل عادل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية تعمل على تقليل الفقر والتفاوت الاجتماعي وتعزيز فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للجميع، فلو نظرنا إلى الناحية النظرية نجد أن هناك نوعا من العدالة الاجتماعية المكتوبة، غيره أن واقع الحال يفرض بعض التحديات التي من شأنها أن تخل بمبدأ العدالة الاجتماعية من واقع التطبيع لتلك القوانين والقرارات المكتوبة.

. تعزيز الحوكمة الديمقراطية: يجب تعزيز الحكم الرشيد والمشاركة المدنية وتعزيز الحوكمة الديمقراطية. يشمل ذلك تعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية التجمع وحقوق المشاركة السياسية للأفراد.

. التنمية المستدامة: يجب أن تكون التنمية المستدامة جزءًا من استراتيجية الأمن الشامل. يشمل ذلك الاستثمار في التعليم والصحة والبنية التحتية وتشجيع الابتكار وتنمية القدرات البشرية. يساهم ذلك في خلق فرص اقتصادية واجتماعية وتعزيز الاستقرار. (الأمم المتحدة.2021. 79).

. محاربة الفساد المالي والإداري في مؤسسات القطاع العام والخاص بما يكفل من تحقيق الشفافية.

. تعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي: يجب تعزيز التعاون والتضامن الاجتماعي لتحقيق الأمن الشامل. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية وبناء العلاقات الاجتماعية القوية وتعزيز الحوار والتفاهم بين جميع مكونات المجتمع.

. حماية حقوق الإنسان: يجب أن تكون حماية حقوق الإنسان جزءًا أساسيًا من استراتيجية الأمن الشامل. يتضمن ذلك ضمان سيادة القانون ومحاسبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الانتقالية وبناء مؤسسات قوية لحماية حقوق الإنسان.

فتطبيق نظرية الأمن الشامل على الحالة الليبية، يتطلب حزمة من الإجراءات وتعديل وإضافة قوانين جديدة واستحداث سياسيات وإجراء انتخابات تشريعية تتماشى مع أسس ومبادئ الأمن الشامل التي تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار من خلال معالجة جميع جوانب الأمن بشكل متكامل، بما في ذلك الأمن العسكري، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والأمن البيئي، والأمن الثقافي، وغيرها.

فإن النظرية الشاملة للأمن يمكن أن تعزز الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن العسكري وتعزيز العمليات السياسية لإحلال الاستقرار وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تأصل قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية، وإعادة بناء المؤسسات الدولية. علاوة على ذلك، يمكن لنظرية الأمن الشامل أن تساهم في التركيز على الأمن الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية في ليبيا. فالاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعاني عديد المشكلات ويعتمد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. وبالتالي يمكن للنظرية الشاملة للأمن أن تدعم جهود تنويع الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

بشكل عام يمكن القول إن نظرية الأمن الشامل توفر إطارًا شاملاً لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه ليبيا وتحقيق الاستقرار فيها. ومن خلال تبني نهج شامل يركز على جميع جوانب الأمن، يمكن تعزيز فرص تحقيق السلم الأهلي المجتمعي والاستقرار في البلاد.

. الصعوبات المتوقعة في تطبيق الأمن الشامل في ليبيا:

إن تحقيق الأمن الشامل في ليبيا يواجه العديد من التحديات والصعوبات التي تؤثر على استقرار البلد وسلامة المواطنين. ومن بين هذه الصعوبات:

1. النزاعات المسلحة: تعاني ليبيا من تواجد عدة فصائل وجماعات مسلحة في البلاد، مما يؤدي إلى تفشي العنف والصراعات المسلحة، هذا يعرض حياة المدنيين للخطر ويعوق جهود تحقيق الأمن والاستقرار.

2. ضعف الهياكل الأمنية: بسبب النزاعات المسلحة والفوضى السياسية، تعاني ليبيا من ضعف هياكلها الأمنية وانعدام القوة الأمنية المركزية المنضبطة والتي تعمل بشكل محايد وفق مصلحة الوطن وليست ذات أبعاد ومصالح شخصية او قبلية أو مناطقية أو فكرية (ايديولوجيا)، هذا يجعل من الصعب ضبط الأمن ومحاربة الجريمة.

3. الجريمة المنظمة: تنتشر الجريمة المنظمة في ليبيا بشكل واسع، مثل تهريب تجارة الوقود وتهريب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية، هذه الجرائم تسهم في تأزيم الوضع الأمني وتقوض استقرار البلاد.

5. التحديات الاقتصادية: تعاني ليبيا من تحديات اقتصادية كبيرة، مثل انخفاض إيرادات النفط وارتفاع معدلات البطالة، فالاقتصاد الريعي الموجود في ليبيا لا يساعد على خلق مجتمع منتج يوفر موارد اقتصادية للبلاد يمكن أن يكون عاملاً مهمًا في تطبيق نظرية الأمن الشامل، وهذا يؤدي إلى زيادة الفقر والتدهور الاجتماعي، مما يزيد من عدم الاستقرار ويؤثر على الأمن الشامل.

6. الانقسامات السياسية: تعاني ليبيا من انقسامات سياسية عميقة، مما يعوق عملية بناء هياكل الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية، فهذه الانقسامات تصعِّب جهود تحقيق الأمن الشامل والمصالحة الوطنية.

تحقيق الأمن الشامل في ليبيا يتطلب تعاون دولي قوي، إلى جانب جهود حكومة ليبيا في تعزيز القدرات الأمنية والقضائية، والقضاء على التهديدات الأمنية، يجب أيضًا التركيز على إعادة الإعمار الشامل وتعزيز الحوكمة والشفافية من اجل محاربة الفساد المتفشي في مؤسسات القطاع العام بشكل وأضح من خلال التقارير السنوية التي تصدر من ديوان المحاسبة الليبي. (الأمم المتحدة,2021. 48،49).

العمل على إرساء قواعد العدالة لاجتماعية لتحقيق الأمن الشامل في البلاد، وهذا يشمل تأسيس قوات أمنية موحدة وقوية، وتعزيز العدالة وتطبيق القانون بشكل عادل ومنصف على كل من ينتهك أي قاعدة قانونية يفرضها القانون الليبي او الامتناع عن فعل يلزم على فعله القانون، وتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، وتعزيز الحوار السياسي

والمصالحة الوطنية لتحقيق الوحدة والاستقرار السياسي، وهذا يتطلب جهودًا متكاثفة ومستدامة من قبل الحكومة ومؤسسات التخطيط والأمن والمؤسسات التشريعية والقضائية ويساعدها في ذلك المجتمع الدولي.

. نظرية الأمن الشامل في الميزان:

تعتبر نظرية الأمن الشامل إطارًا نظريًا شاملاً ومتكاملاً يهدف إلى تحقيق الأمن في جوانبه المختلفة، ولها ميزاتها وعيوبها. نشير هنا إلى بعضًا من الميزات والعيوب المحتملة لنظرية الأمن الشامل:

. ميزات نظرية الأمن الشامل:

1. شمولية الرؤية والمنظور: تعتبر نظرية الأمن الشامل شاملة في منظورها، فهي تنظر إلى الأمن بوجه عام وتأخذ في الاعتبار جوانب متعددة، مثل الأمن العسكري والاقتصادي والبيئي والاجتماعي والسياسي والثقافي.

2. العمل على ربط الأبعاد المختلفة للأمن: توفر نظرية الأمن الشامل إطارًا لربط العوامل المختلفة التي تؤثر على الأمن، مما يسهم في فهم العلاقات التبادلية بين هذه الأبعاد وتأثيرها على بعضها البعض.

3. التركيز على الاستدامة: تعتبر الاستدامة جزءًا أساسيًا من نظرية الأمن الشامل، حيث تعزز حاجة الأجيال الحالية والمستقبلية للأمن والاستقرار من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

4. التركيز على التعاون والتضامن: تشجع نظرية الأمن الشامل على التعاون والتضامن بين الدول والمجتمعات، مما يساهم في تحقيق الاستقرار ويقلل من التوترات والتحديات الأمنية. (لطالي. 2010).

. عيوب نظرية الأمن الشامل:

1. التحديات التطبيقية: قد يواجه تطبيق نظرية الأمن الشامل تحديات عملية في تعاون الدول والمجتمعات وتنسيق الجهود بين الجهات المعنية المختلفة.

2. تعقيد المفاهيم: تتضمن نظرية الأمن الشامل مفاهيم متعددة ومعقدة، مما قد يجعلها صعبة التطبيق وفهمها بشكل كامل.

3. التوازن بين الأبعاد المختلفة: يمكن أن يكون من الصعب تحقيق التوازن المثلى بين الأبعاد المختلفة للأمن، حيث قد تتعارض بعض الأهداف بعض الأحيان. (عقيدة. 1993).

4. اختلاف الأولويات: قد تختلف الأولويات والاحتياجات الأمنية بين الدول والمجتمعات، مما يصعب تطبيق نظرية الأمن الشامل بنفس الطريقة في جميع الجوانب المختلفة.

. مراكز البحوث العربية والدولية التي اهتمت بمفهوم الأمن الشامل:

توجد العديد من المراكز البحثية العربية والدولية التي اهتمت بمفهوم الأمن الشامل وقدمت دراسات وأبحاثًا حوله نذكر منها المراكز على النحو الآتي:

. معهد الأمن الشامل في جامعة سيدني: يعمل على تعزيز فهم الأمن الشامل وتطوير نهج شامل للأمن من خلال البحث والتدريب والتوعية، ويركز المعهد على الأمن الشامل في القطاعات الحكومية والشركات والمجتمع المدني.

. معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (CSES) في جامعة كولونيا: يركز المركز على دراسة الأمن الشامل من منظور اقتصادي اجتماعي، ويهدف إلى تحليل التحديات الشاملة التي تواجه المجتمعات وتقديم الحلول والتوصيات الملائمة.

. معهد الأمن الشامل والتنمية (ISCD) في جامعة كيبيك في مونتريال: يقوم المعهد بالبحث والتدريب حول الأمن الشامل وتأثيره على التنمية المستدامة، ويعمل المعهد على تحليل التحديات الشاملة وتطوير استراتيجيات لتحقيق الأمن والتنمية.

. مركز الأمن الشامل في جامعة ريدينغ: يركز المركز على تطوير البحث والممارسات في مجال الأمن الشامل، ويقوم بدراسة التحديات الشاملة وتحديد السياسات والاستراتيجيات الفعالة لتحقيق الأمن في أبعادها المختلفة.

. معهد الأمن الشامل في كلية الدفاع الوطني بالولايات المتحدة الأمريكية: يهتم بتطوير المفاهيم والنهج الشاملة للأمن وتطبيقها في سياق الدفاع الوطني، ويعمل على دراسة التحديات الشاملة وتطوير القدرات اللازمة للتعامل معها.

. المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية (IRSEM) الرباط. المغرب

. معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية. الأردن.

. المركز التونسي لدراسات الأمن الشامل. تونس

. معهد الأمن القومي في جامعة القاهرة. مصر.

.. مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة قطر. قطر.

. مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الخرطوم. السودان.

. مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الملك عبدالعزيز. السعودية.

. معهد الأمن القومي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية.

. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية. السعودية

. المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية .الأردن.

. معهد الأمن القومي في جامعة الكويت. الكويت.

. الخاتمة

حاولنا في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على موضوع الأمن الشامل وعلاقته بحالة الأمن الاجتماعي، والذي لم يلق اهتمامًا من قبل مراكز البحوث والجامعات الليبية، وكذلك وزارة الداخلية ومؤسساتها المختلفة، في محاولة لتوجيه الانتباه إلى أهمية نظرية الأمن الشامل، وبخاصة في مجتمعنا الليبي الذي يمر بمرحلة تغير وتبدل انعكس ذلك على الوضع الأمني، سواء كان ذلك على المستوى الإنساني أو على مستوى التغير الحاصل في معدلات المخالفات، والجنح، والجرائم، السنوية.

فلم يعد الأمن قاصرًا على المعالجات الأمنية السريعة الضيقة بقدر ما هي عملية شاملة تتعلق بالبعد الإنساني على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، وهذا هو جوهر نظرية الأمن الشامل التي تسعى إلى تحقيق اطار شامل يتحقق فيه الأمن الاجتماعي، مما يستوجب التعاون من جميع أفراد المجتمع، فالعلاقة ترابطية وتكاملية في ظل تطبيقات الأمن الشامل تتعزز الحرية الشخصية والحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدى أبناء الشعب الذي سيكون فاعلاً وحريصًا على التعاون مع الشرطة والمؤسسات الأمنية المختلفة على نشر الأمن وتحقيق الاستقرار في المجتمع. كما أن التركيز على موضوع التنمية المستدامة في أبعادها المختلفة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، يساهم في تحقيق الأمن الاجتماعي في المجتمع، فيكون الجميع محميًا ومشاركًا في الفرص والخدمات والحقوق والواجبات.

ومن خلال تبني هذه النظرية وتحقيق أهدافها في بناء مستوى من الأمن في المجتمع الليبي، ينعكس بشكل إيجابي على مختلف الجوانب الحياتية المختلفة، والتي تقود البلاد نحو تعزيز التطور والازدهار.

. قائمة المصادر والمراجع:

1. تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ICISS، عن مسؤولية الحماية، ديسمبر 2001.

2. تقرير لجنة الأمن الإنساني المعنون أمن الإنسان الآن : حماية الناس وتمكينهم ، "نيويورك، 2003

https://www.un.org › humansecurity › what-is-human-security

3. Barry Buzan. Ole Waever. Jaap de Wilde. Security a New Framework for Analysis. Lynne Rienner publishers, 1997.

4. محمود شاكر سعيد، خالد بن عبدالعزيز الرحفش، مفاهيم أمنية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010.

5. UNDP. Arab Human Development Rebort. UN. 21 Nouv;br 2009.

6. مارك سالتر، الأمن الشامل، تحليل درامي لهيئة الامن الجوي الكندي، مجلة، مجلة العلاقات الدولية والتنمية، عدد 11، ديسمبر 2008.

7. Barry Buzan. New Pattern of global security in the twenty-first centery international affairs 3.1991.

8. Barry Buzan. Ole Waever. Jaap de Wilde. Security a New Framework for Analysis. Lynne Rienner publishers. 1997.

9. موسى حسين صفوان ، الأمراض الاجتماعية، مجلة الأسرة والمجتمع، العدد 132 لسنة 11. 2017.

10. منى الحديدي. العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب جامعة القاهرة. 2014.

11. مليكة الهاشمي، نبيلة بن يحى، الأمن المجتمعي: دراسة في مفهوم، النظرية والتهديد، الجزائر ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 1، مجلد 12. لسنة 2023.

12. اكرم عبدالرزاق المشهداني، المساهمة المجتمعية في مكافحة الجريمة، مؤتمر المساهمة المجتمعية، الدوحة، مؤسسة الفيصل، 2018.

13. أكرم عبدالرزاق المشهداني، الامن الشامل في مواجهة الازمات والكوارث جائحة كورونا نموذجا، الرياض، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 30 يونيو 2020.

14. محمد بن صديق، الأمن الاجتماعي والتطورات الدولية المعاصرة، دار النهضة العربية. 2012.

15. برنامج اللامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 1994م، بيروت ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية.

16. الأمم المتحدة، رؤية ليبيا نحو دولة العدالة والازدهار والمؤسسات، بيروت،2021. مطبوعات الأمم المتحدة.

17. الأمم المتحدة، رؤية ليبيا نحو دولة العدالة والازدهار والمؤسسات، بيروت،2021. مطبوعات الأمم المتحدة. ص 49.50.

18. مراد لطالي، الأمن الإنساني ضمانة اساسية لأمن الدولة، سطيف مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فرحات عباس، 2010.

19. محمد أبو العلاء عقيدة، مفهوم الامن الشامل ووسائل تحقيقه في المجتمع الاسلامي الحديث، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية 1993.

Securitization and Desecuritization .Barry Buzan . Seg. 1997.

https://www.libraryofsocialscience.com/assets/pdf/Waever-Securitization.pdf
https://link.springer.com/article/10.1057/jird.2008.20